

كتلة تاريخية جديدة لصياغة مستقبل العالم

الدكتور كريم مروة*

قبل أن ينهار الاتحاد السوفياتي في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، وعلى امتداد ما يقرب من ثلاثة أرباع قرن من وجوده ومن وجود منظومة اشتراكية عالمية، كنّا نحن الشيوعيين، ومعنا ملايين عديدة في قارات العالم الخمس، نحلم بعالم جديد من الحرية والتقدم والسلام والسعادة للبشر تقيمه الاشتراكية، «المنتصرة حتماً» على الرأسمالية في الصراع المتعدد الأشكال معها، بصفتها نظاماً قائماً على القهر والاستغلال والاستعمار. وكان التعبير المعمّم عن ذلك الحلم، سياسياً ونظرياً، يتمثّل في المقولة الشهيرة التي كانت تحفل بها أدبياتنا الشيوعية، ومفادها أنّ القرن العشرين هو القرن الذي تنتهياً فيه البشرية للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وكنا نؤمن بذلك كحقيقة تشبه اليقين الديني، من دون أن تكون لدينا المعرفة الدقيقة والمحددة لذلك التاريخ الذي ستنتهي إليه تلك العملية التاريخية المذهلة. ولم يكن إيماننا ذاك إيماناً تبسّطياً، رغم طابعه الديني. بمعنى من المعاني. آنذاك. بل هو كان يستند إلى نظرية علمية لتغيير العالم، هي النظرية الماركسية. وهي النظرية التي حدّد فيها ماركس، وفق مفهومه لحركة التاريخ، ووفق تصوره وتحليله لألية تطور الرأسمالية، ووفق رؤيته وتحديدده للصراع بين العمل ورأس المال القائم على التناقض التناحري، ووفق تقديره بأنّ تطوّر القوى

* باحث في الفكر
السياسي، من لبنان.

المنتجة سيصطدم، في مرحلة تاريخية معينة، بعلاقات الإنتاج السائدة لينتج علاقات جديدة أرقى، ووفق مجمل الأفكار التي حفلت بها كتاباته، حدد ماركس، وفق رؤاه تلك، بأن مستقبل العالم سيكون أفضل وأرقى وأكثر حرية وسعادة للبشر؛ لأن الاشتراكية ستكون سمته المميزة. علماً بأن ماركس، الذي تحدّث عن الشيوعية في البيان الشيوعي وفي سائر كتاباته، لم يتحدّث عن المجتمع الاشتراكي بأكثر من العموميات، مكتفياً بالإشارة إلى مراحل انتقالية متعددة قبل الوصول إلى ذلك النظام. ولذلك كان الانتقال من النظرية العامة المجردة إلى التحديد الملموس للنظام الجديد، ابتداءً بمرحلته الأولى، يحتاج إلى عمل كبير لا يتعدى ذلك الجديد، مع احتمالات الوقوع في الخلل. وكانت الإشارة إلى ذلك الاحتمال بمثابة التخفيف مما كان يمكن أن توحى به «الحتمية التاريخية»؛ أي ما يشبه الإطلاق بأن للتاريخ نهاية. ذلك أن ماركس، بعكس ما أوحى به استنتاجاته حول مسار حركة التاريخ، التي تمثّلت في التشكيلات الاجتماعية المتتالية (المشاعية والرق والاقطاعية والرأسمالية والاشتراكية والشيوعية، وهي آخر تلك التشكيلات)، فإنّه ظلّ محكوماً بالشكّ في ما يتعلّق بالمستقبل، تاركاً لمن سيأتي بعده الإسهام في تحديد أكثر دقّة لمستقبل تلك العملية، معتبراً أنّ منهجه المادّي الجدلي، الذي أكمل به منهج هيغل ودفقه وحدده، هو المرشد إلى ذلك التحديد، والمحصن من الوقوع في الإطلاق المتعسف. ورغم أننا كنا نقرأ ونرى، منذ البدايات، الكثير من عناصر الخلل في التجربة التي كانت تحمل اسم الاشتراكية، والتي كانت تعلن انتسابها إلى النظرية الماركسية وإلى مشروع ماركس الاشتراكي، فلم نكن نرى في ذلك الخلل إلاّ مظهراً من المظاهر الطبيعية التي تنشأ عند البشر لدى محاولاتهم نقل الأفكار والمشاريع من التجريد النظري إلى الواقع الملموس. وكنا في ذلك نبتعد عن ماركس ونسيء إليه في استنادنا إلى حتميته التاريخية من دون الالتفات إلى تحفظاته بشأنها. ولم يكن يغيب عن ذهننا، في تلك الحقبة الملائى بالصعوبات، أنّ تلك العملية التاريخية ستكون، بفعل عناصر الخلل المشار إليها الموضوعية منها والذاتية، عملية صعبة ومعقدة. ولكننا كنا، مع ذلك، نؤمن إيماناً شبه مطلق بنهايتها السعيدة، بديلاً من الرأسمالية التي كنا نعتقد اعتقاداً جازماً بأنها لن تكون، في أي شكل من الأشكال، متحكمة بمستقبلنا ومستقبل البشرية. وكان ذلك النوع من الإيمان هو الخطأ الذي ارتكبناه، كلٌّ منا على قدر مسؤولياته وعلى قدر فهمه للماركسية في جوهرها. وكان ذلك الخطأ هو الذي شعرنا، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أنّه كان خطأ فادحاً بمستوى الخطيئة الأصلية.

نعم، لم يكن لدينا شك بأنَّ الرأسمالية كانت تتطور بسرعة مذهلة. وكان يتطور معها الاستغلال والقهر، في جانبيهما الاجتماعي والقومي. وكان يتعمق دورها في تشويه الحياة البشرية وفي تشويه القيم الإنسانية. وكان يتعاضد إمعانها في تدمير الطبيعة ومناخها، وفي تدمير محيطها الخارجي. ولم يكن لدينا شك، بالمقابل، في أنَّ الرأسمالية كانت تتجه أكثر فأكثر نحو تعمق أزمتها، لكن من دون أن تفقد قدرتها على تجاوز تلك الأزمة في مراحلها المختلفة. وكنا نرى، بوضوح، أنَّ العالم يتجه نحو وحدته بخطى سريعة، في ظل تطور الرأسمالية وفي ظل التناقض المتعاضد بينها وبين الاشتراكية. إذ كانت تلك الاشتراكية كمشروع سياسي بدأت تتحقق في الاتحاد السوفياتي وفي بلدان المنظومة الاشتراكية وتتخذ شكل نظام عالمي جديد. وكان الاتجاه الإيجابي في ذلك الصراع يتم لصالح المشروع الاشتراكي، كما كنا نراه، وكان يترك تأثيره في تبني بلدان العالم الثالث التوجه الاشتراكي، أي الاتجاه غير المكتملة عناصره نحو بناء نظام اشتراكي. كما كان يترك النظام الاشتراكي المحقق تأثيره المباشر على الرأسمالية ذاتها. وكان يفرض عليها سن قوانين جديدة لصالح المنتجين في المدينة والريف، تمثَّلت بتلك التقديرات الاجتماعية التي قاربت في بعض جوانبها ما كانت البلدان الاشتراكية تقدمه لشعوبها. بل فاقت، في بعض بلدان أوروبا الشمالية، تلك التقديرات في البلدان الاشتراكية.

ماذا أريد أن أستنتج مما سبق قوله بخصوص التجربة الاشتراكية، وبما آلت إليه الأمور بعد انهيار تلك التجربة ؟

لديَّ خمسة استنتاجات أساسية:

الاستنتاج الأول: هو أنَّ الخلل في التجربة الاشتراكية كان قائماً منذ بدايتها، لا سيما في ظل سياسة ستالين، وفي ظل نهجه المدمر في كل الميادين من دون استثناء، حتى في ما كان يعتبر إنجازاً ارتبط باسمه في الحرب العالمية الثانية. فقد أدَّت سياسة ستالين قبل الحرب إلى قتل الملايين من المواطنين السوفيات، تحت ستار محاربة أعداء الاشتراكية من البرجوازيين في المدينة والريف. كما أدَّت سياسته، خلال الحرب، إلى موت الملايين أيضاً، من دون مبرر، عندما كان يخطط ويخطئ، وعندما كان يحملُّ أخطاه لكبار جنرالات الجيش الأحمر، ويقضي بإعدامهم في شكلٍ متعسِّفٍ. وظلَّ ذلك الخلل يتفاقم من دون أية معالجة له في الاتجاه الصحيح، بل من دون القدرة على تحديد عناصره والكشف عنها قبل التفكير بعلاجها. والتفكير، في ظل النظام الشمولي (الاشتراكي وغير الاشتراكي) كان

معدوماً، أو شبه معدوم. وكان من الطبيعي، في ظل ذلك الخلل، أن يتراجع مشروع ماركس الأصلي، الذي يقضي بمواجهة الرأسمالية بمشروع نقيض، تضطلع بالنضال لتحديده في شكل ملموس وإنجازته القوى النقيضة للرأسمالية، التي حددها ماركس بالطبقة العاملة وحلفائها. وكانت الأزمات في البناء الاشتراكي تزداد حدةً. وكانت تزداد نتائجها في الحياة حدةً. وصار التناقض مع النظام الرأسمالي، بفعل تلك الأزمة، عملية ميكانيكية، غير ذات صلة بالواقع وغير ذات صلة بحياة البشر وبمصالحهم. ولعل من فضائل غورباتشوف الوحيدة، إذا كان له من فضائل، أنه أشار إلى مثلين أساسيين للدلالة على تلك الأزمة. المثل الأول تمثّل في فقدانٍ مطلقٍ للعملية الحسابية في دورة الإنتاج؛ ولذلك كانت الإحصاءات المعقدة حول الإنتاج بعيدة كل البعد عن الواقع. الأمر الذي أفقد العملية الإنتاجية قدرتها على تحقيق التراكم الذي كان لا بد منه، وأفقد السوق دوراً كان لا بد منه أيضاً، كواحد من الضوابط. المثل الثاني تمثّل في السياق الجنوني على التسلح مع الولايات المتحدة الأميركية، الذي قاد الاتحاد السوفياتي إلى إنتاج وتكديس كميات من القنابل النووية كافية لتدمير العالم عشرين مرة. في حين أن مرة واحدة كانت كافية لتحقيق تلك المهمة الفظيعة. وقد كان ذلك كلّه يتم على حساب الشعب السوفياتي، الذي ظلّ محكوماً، في زمن الحرب وفي زمن السلم، بشد الحزام وبالتضحية بكثير من حاجاته الأساسية لتأمين الدفاع عن نظامه الاشتراكي.

الاستنتاج الثاني: هو أن الرأسمالية كانت، في ظل التنافس بينها وبين الاشتراكية، أكثر قدرة على تجاوز تناقضاتها وتجاوز أزماتها، بما فيها تلك الأكثر حدةً التي ظهرت أول مرة في أواخر العشرينات من القرن الماضي، أي قبل عقد واحد من اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبعد عقد واحد تقريباً من انتهاء الحرب العالمية الأولى. وكان ذلك يشير، بوضوح، عند بعض المنظرين الماركسيين، من خارج المدرسة السوفياتية ومن خارج الأحزاب الشيوعية المنتمية إليها، وحتى من داخل تلك المدرسة أحياناً، ومن داخل بعض الأحزاب الشيوعية، بأن التنافس الذي كان قائماً بين الرأسمالية والاشتراكية لم يكن يتم، حتماً، في تلك الشروط التاريخية السائدة، في صالح الاشتراكية، وأن الموضوعة التي كان يجري تعميمها حول أن العصر هو عصر انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية لم تكن موضوعة واقعية. وفي حين كانت الرأسمالية تتجاوز أزماتها وتناقضاتها كانت الاشتراكية، التي أعطيت في السبعينات صفة الاشتراكية الواقعية تخفيفاً من التفاؤل بإنجازاتها وبمستقبلها، لم تستطع أن تتجاوز أياً من أزماتها، وصولاً إلى انهيارها المدوي

بعد ثلاثة أرباع القرن من عمرها، الذي أعقب انتصار ثورة أكتوبر بقيادة لينين.

الاستنتاج الثالث: تمثل في أن الانهيار الذي أصاب التجربة الاشتراكية في مركزها الأساس، لم يكن في حقيقته وفي نتائجه نهاية للتاريخ الذي حدته الماركسية بحتمية انتصار الاشتراكية على الرأسمالية، عندما تبلغ هذه الأخرى ذروة أزمتهما. وهي المرحلة التي تقول الماركسية بأنها تتحدد في التناقض بين التطور العاصف للقوى المنتجة، وبين علاقات الإنتاج الرأسمالية. وكذلك لم يكن ذلك الانهيار، بالمقابل، تأكيداً بأن التاريخ قد استقر في الاتجاه الذي تحدد مساره الرأسمالية، كنظام سياسي وعلاقات إنتاج وكقيم مرتبطة بها وبه. لكن المؤكد هو أن ذلك الانهيار قد أعطى للرأسمالية فرصة لم تكن تحلم بها لكي تتابع تطورها في الاتجاه الذي أصبح يعرف بالعمولة الرأسمالية، بالمعنى السياسي والاقتصادي والثقافي والقيمي، وأعطى لنظامها صفة النظام العالمي الجديد، نظام القطب الواحد الذي تقوده منفردة الولايات المتحدة الأميركية، من دون شريك ومن دون منازع. غير أن الانهيار لم يكن، في واقع الأمر، هو البداية الحقيقية لتلك العمولة الرأسمالية. ولم يكن ذلك الانهيار، أيضاً، البداية الحقيقية لذلك التفوق الذي وفر للولايات المتحدة الأميركية إمكانية احتكار قيادة العالم. فقد كان العقد الذي سبق الانهيار هو العقد الذي كانت قد بلغت فيه أزمة النظام الاشتراكي ذروتها، حتى ولو كنا نحن الشيوعيين، بمستويات تقديرنا لما كان يجري في الاتحاد السوفياتي من تطورات، مترددين ومختلفين في فهم وتحديد الوجهة الأخيرة لتلك التطورات. وكان عهد غورباتشوف، الذي رحب بعضنا بقدمه وقيّم عالياً انتقاداته للتجربة وأيد مبادرته بالقيام بثورة في الثورة. وأنا واحد من هؤلاء. هو المرحلة الأخيرة السابقة على الانهيار. وكانت الولايات المتحدة الأميركية، بالمقابل، تنهياً لتكون القوة الأكثر تحكماً بالعلاقات الدولية في المجالات كافة، السياسية منها والاقتصادية والعسكرية والعلمية، والتكنولوجية، خصوصاً التي تمثلت بأوتوسترات المعرفة والاتصالات. كانت العمولة، إذن، التي برزت معالمها في شكل توحش رأس المال الفالت من عقاله، قد بدأت تتكوّن عناصرها قبل ذلك الانهيار بعقد أو عقدين.

الاستنتاج الرابع: يتمثل في أن وحدة العالم، التي تنبأ ماركس بها، كان ماركس ذاته يرى أن الرأسمالية، بحكم طبيعتها ذاتها وبحكم حاجتها إلى توسيع أسواقها، هي التي ستبدأ في تحقيق تلك الوحدة للعالم تحت قيادتها. وكان ماركس يعتبر ذلك التطور أمراً

طبيعياً. بل كان يعتبره إنجازاً تقدماً، بالمعنى العام للتقدم. وكان يرى فيه شرطاً أساسياً لولادة النظام الاشتراكي باعتبار أنه، أي هذا التقدم، يوفر القاعدة المادية الضرورية تاريخياً لذلك الانتقال من نظام سائد إلى نظام نقيض. وقد وضع ماركس مشروعه الأساس، مشروعه الأممي، لتحقيق عملية الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، مستنداً إلى أن الطبقة العاملة التي ستحملة وتناضل لتعميمه، في صراعها مع نقيضها الطبقة البرجوازية. وكان يرى أن الطبقة العاملة في تطورها العاصف المترافق مع التطور العاصف للرأسمالية، ستكون قادرة في نهاية ذلك النضال على توحيد العالم تحت قيادتها. وهي، أي الطبقة العاملة، إذ تحقق انتصارها على الرأسمالية ستجعل وحدة العالم وحدة إنسانية حقيقية تحرر الإنسان من كل العبوديات السابقة، التي كانت تتمثل في المجتمعات الطبقيّة في التاريخ السابق كله وآخرها المجتمع الذي كانت قد بدأت الرأسمالية في بنائه، منذ القرن السابع عشر، مع بداية الثورة الصناعية.

انطلاقاً من هذه الحقيقة التاريخية الموضوعية، حقيقة أن العالم يتجه نحو وحدته كضرورة تاريخية، يصبح من الضروري، بالمقابل، تصحيح المسار الذي تتخذه الحركات المعادية للعولمة، التصحيح الذي يقضي بالتفريق بين ما هو موضوعي في حركة التاريخ، المتمثل في الاتجاه نحو وحدة العالم، وبين القوى التي تضطلع، لأسباب تاريخية أيضاً، بهذه المهمة التاريخية. ذلك أن خلافاً فادحاً يصيب الحركة المناهضة للعولمة ولقبطها الرئيس الولايات المتحدة الأميركية، يتمثل في توجيه المعركة ضد العولمة، بشكل عام. كما يتمثل الخلل في التركيز، عند أقسام كبيرة من القوى المشاركة في الحركة المناهضة للعولمة، على الهويات القومية والثقافية والدينية، كصيغة لمواجهة توحيد العالم الذي يتم تحت قيادة ولصحة الرأسمالية في أشبع صورها وأكثرها توحشاً. ذلك أن استمرار هذا الخلل في جانبيه إنما يشير إلى تراجع في الوعي، يعيدنا في الذاكرة إلى التاريخ القديم الذي واجهت فيه الطبقة العاملة الناشئة في العصر الأول لولادة الرأسمالية. إذ كان العمال يقدمون على تحطيم الآلة، باعتبارها العدو الذي يسبب لهم القهر والاستغلال، ولم يكونوا يدركوا أن خصمهم ليس الآلة، بل المالك لها والمستفيد منها، أي الرأسمالي بالذات.

كلا، ليس في هذه الطريقة وبهذا العقل يمكن أن نعيد التاريخ إلى المسار الصحيح، في صالح سعادة البشر وتقدمهم وتحررهم. ليس بإعلان الحرب على التكنولوجيا المذهلة في تقدمها، ولا بافتعال تناقض بين الهويات على اختلافها وبين الاتجاه الموضوعي نحو وحدة

العالم، يمكن أن نخوض نضالاً حقيقياً هادفاً ضد عولمة الرأسمال وضد الطابع المتوحش لهذه العولمة. بل يتم ذلك بالإدراك الواعي والواقعي لمسار التاريخ الحقيقي في العصر الراهن، والبحث في صياغة مشروع بديل، وتحديد القوى القادرة على حمله. فليس بالرفض والسلب تحدد المواقف والمعارك والمشاريع البديلة.

الاستنتاج الخامس: يتمثل في الكيفية التي ينبغي أن يصاغ فيها البديل المفترض لما هو قائم، وتحديد القوى التي تتشكل منها الكتلة التاريخية الجديدة المؤهلة للاضطلاع بمهمة توحيد العالم على أسس إنسانية، نقيضاً بالكامل للتوحيد الراهن الذي تضطلع به الرأسمالية المعولمة لمصلحتها.

هذه الاستنتاجات الخمسة، التي يحتاج كل واحد منها إلى بحث معمق وإلى نقاش واسع، هي التي أنطلق منها في تحديد نظرتي إلى عالم الغد. ذلك أن المسألة، من وجهة نظري، التي ينبغي أن تشغل قوى التغيير، باسم الاشتراكية أولاً وبأسماء أخرى، لا تنمو ولا تتطور ولا تحقق أياً من الأهداف المبتغاة، في الاعتراض على العولمة الرأسمالية وفي الرفض الحازم والمطلق لها. بل إن المسألة الأساس في هذه العملية، وفي استهدافاتها، هي أن نبحث بعمق في تحديد جوهر هذه العولمة، بجوانبها المختلفة، لمعرفة الاتجاه الرئيسي الذي تقود إليه العالم، في ظل فقدان التوازن في العلاقات الدولية وغياب قوى ومرجعيات ذات وزن ودور وقدرات، من نوع ما كان يفترض بالأمم المتحدة أن تشكلها. ومثل هذا البحث لا يزال أولياً وقاصراً، غير قادر على الحسم - بالواقعية العلمية وليس بالتبرير النظري - في تحديد دقيق وشامل لطبيعة هذه العولمة ولطبيعة القوى التي ترتبط بها، وللاتجاه الرئيسي الذي تقود العالم إليه، من موقع هيمنتها على القرار الدولي، باسم الولايات المتحدة الأميركية القطب الأوحده المسيطر. وهي مهمة لها أصحابها وأقطابها. ويشكل مثل هذا البحث، في ميادينته المختلفة، الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه لصياغة مشروع متكامل للحقبة المقبلة من تاريخ العالم. بكلام آخر، يمكن القول: إن العالم، اليوم، يقع في مثل الحقبة التي سمحت لكارل ماركس في أواسط القرن التاسع عشر بإنجاز عمله الاستثنائي «رأس المال» الذي حلل فيه بدقة علمية غير مسبوقة طبيعة الرأسمالية، وصاغ مع رفيقه إنجلز البيان الشيوعي الذي يحدد أشكال النضال ضد الرأسمالية، ويحدد الصورة العامة لنهاية ذلك الصراع المتمثل بانتصار الاشتراكية. ولا يعني ذلك أننا نحتاج إلى ماركس جديد. بل يعني أننا نعيش في زمن مختلف بالكامل عن الزمن الذي

عاش فيه ماركس، وأن ثمة طاقات كبرى غير محدودة من الباحثين في كل مجالات المعرفة تستطيع، إذا ما هي وُحِّدَت جهودها، أن تدل البشرية على المكان الذي هي فيه في المرحلة التاريخية الراهنة، وترشدها إلى الاتجاه الذي ينبغي لها أن تسلكه، حفاظاً على الجنس البشري من خطر التدمير والفناء وعلى الكوكب الأرضي من خطر الاحتراق، وتساعدنا في تحديد الأسس التي ينبغي عليها النظام العالمي البديل.

هنا، بالذات، تبرز خطورة كل أنواع السلفيات، السلفية الدينية أساساً، والسلفية القومية، وكذلك السلفية الماركسية، أي السلفية التي تجعل من ماركس نبياً، وتجعل من نظريته العلمية لتغيير العالم، باسم الاشتراكية، ديناً جديداً. فمثل هذا النوع من العودة إلى الماضي لا يجدي نفعاً، ولا يشكل أساساً للتقدم. بل هو يبقي البشرية أمام قدر لا قدرة لها على مقاومته، والانتصار عليه. غير أن العودة إلى الماضي، في صيغة مختلفة عن السلفية والماضوية، تبقى ضرورية لأخذ ما يمكن أن يكون مفيداً من تجارب أحداث التاريخ، انطلاقاً من أنه لا يوجد قطع أو انقطاع بين حقبات التاريخ ومراحلها. بهذا المعنى يصبح الحديث عن الهويات الثقافية مهماً وضرورياً. إذ إن الغاية من هذا التأكيد بهذا المعنى على تلك الهويات هي الحرص على احترام قانون أساسي يتمثل في التعدد والتنوع ضمن الوحدة التي تلتقي عندها الشعوب والأمم والأعراق. ويصبح التمسك بالهوية الثقافية، ومنها الدين وأمور أخرى، مدخلاً للاندماج في تلك الوحدة بدلاً من أن تكون، كما يفعل البعض وينظر، منطلقاً لصراع لا ينتهي بين هذه الهويات وبين الوحدة الإنسانية التي تنتمي إليها جميع الشعوب في إطار عملية تاريخية موضوعية. وبمقدار ما يصبح الاقتناع بضرورة التفاعل بين تلك الهويات بقدر ما يصبح اندماج الشعوب والأمم بعضها مع بعض عاملاً أساسياً في بناء حضارة إنسانية شاملة، أكثر حرية وأكثر تقدماً وأكثر احتراماً للإنسان وأكثر ملاءمة لحياته ولتطوره ولتحرره ولسعاده، بدلاً من الحضارة القائمة حالياً على القهر والاستغلال والسيطرة وتشويه القيم واستعباد الناس وتدمير الطبيعة في محيطها الداخلي والخارجي. وفي مثل هذه الحالة تصبح العودة إلى الأفكار التاريخية العظيمة.

لا جدال، إذن، في أن العالم بحاجة إلى حركة من نوع جديد لمواجهة كل ما يتصل بظاهرة العولمة الرأسمالية المتوحشة من أخطار تهدده وتههد الكوكب، وتهدد كل الشعوب من دون استثناء، بما فيها تلك التي تتصور أنها ستكون في مأمن من الطوفان الآتي. ولن

يكون بالإمكان الوصول إلى تحقيق ذلك إلا بتحديد واقعي وملمس للمهمات التي يجب أن تضطلع بالنضال لتحقيقها حركة تاريخية جديدة، على الصعيد الكوني وعلى صعيد كل بلد من البلدان، في مركز العالم وفي أطرافه، على حد سواء. ولا يمكن لهذه المهمات أن تتحدد إلا عندما يصل الوعي بالمخاطر القائمة والداهمة إلى جميع الذين تلتقي مصالحهم في التحرر من هذه المخاطر التي تتمثل في هذا النمط المعولم من الرأسمال المتوحش، وتمثل قيادته الراهنة الولايات المتحدة الأمريكية. ويعني هذا الأمر، بالتحديد، أن الكتلة التاريخية المشكّلة من القوى المعنية بتحديد هذه المهمات هي أكبر بكثير مما كانت عليه الكتلة التاريخية في مشروع ماركس. فالكتلة التاريخية المطلوب تشكيلها لتحقيق المهمات التاريخية الجديدة إنما تتكون من قوى متعددة متنوعة تحكمها تناقضات، وتحمي تنوعها مصالح مشتركة. وهي تضم كل الفئات الاجتماعية المقهورة والمستغلّة وكل الطبقة الوسطى. وتضم شعوباً وأمماً عديدة من شعوب وأمم العالم الفقيرة المضطهدة. وتضم دولاً وتكتلات دول كبيرة، ترى في هذا النمط من العولمة الرأسمالية التي تتجاوز حدود البلدان والقارات، وتتجاوز دور الدول كبيرها وصغيرها، مصلحة في الانضمام إلى حركة كبيرة من هذا النوع؛ ذلك أن العالم لا يمكن أن يستمر طويلاً في مثل الفوضى القائمة، التي لا يراعي فيها الرأسمال الفاقد للهوية مصلحة البشرية، ولا يحترم شروط الحياة على الكوكب. وفي اعتقادي أن لجميع هذه القوى، فئات اجتماعية وشعوباً وأمماً ودولاً، مصلحة في أن يتحقق توازن جديد في العلاقات بين الدول، توازن يحد من جنون رأس المال المتوحش هذا. ولا يتحقق هذا التوازن إلا في إعادة الاعتبار إلى الأمم المتحدة، كناظم لهذه العلاقات، وكحكم في النزاعات القائمة والنزاعات التي يمكن أن تنشأ، وكرادع لكل أنواع التجاوزات التي تتعارض مع حق الشعوب في أن تتمتع بالحرية والتقدم، والتي تتجاهل مصالح البشرية في العيش بسلام، ولا تحترم الشروط التي تحفظ لكوكبنا الأرضي سلامته من الاحتراق.

غير أن أية حركة من هذا النوع لا يمكن أن تنشأ وتتطور وتؤتي ثمارها إذا هي لم تبدأ من الوحدات الصغيرة، أي من الدول والأمم المختلفة، صغيرها وكبيرها على حد سواء. إذ إن من لا يستطيع أن يحقق التحرر لنفسه ولشعبه وبلده لن يستطيع المساهمة في تحرير العالم.

هنا، بالذات، تبرز أهمية أن تتصدى قوى التغيير في بلداننا من كل الاتجاهات، وهي

تناضل ضد المخاطر التي تهدد البشرية، لمهمة التغيير في بلدانها. والتغيير، هنا، يطال قضيتين أساسيتين:

القضية الأولى: هي القضية المرتبطة بإزالة الاستبداد الذي يحرم شعوبنا من حريتها ويحرمها من حقها في التقدم.

القضية الثانية: هي القضية المرتبطة بظاهرة السلفية، الدينية خصوصاً، التي تحاول أن تجعل من شعوبنا جزراً مغلقة على ذاتها، معادية لكل ما سواها في العالم. وكل من الاستبداد هنا والسلفية هناك يلتقيان في توليد ظاهرات تعطل الدور المطلوب من شعوبنا في الإسهام في المعركة الكونية ضد عوالة الرأسمال، وتبقي بلداننا خارج التاريخ. إذ تصبح بلداننا بؤرة لظاهرة الإرهاب بأشكاله وصيغته المختلفة، وتصبح هدفاً للوحش الكاسر المسيطر على العالم، وتنادى عن شعوب العالم وأممها التي هي شريك لنا حقيقي في النضال من أجل الحرية والتقدم.

إنَّ النضال ضد العوالة الرأسمالية المتوحشة ومن أجل عوالة ديمقراطية إنسانية بديلة، إنما يتطلب البدء بالنضال، كل في بلده، من أجل توفير الشروط للنجاح في ذلك النضال. من هنا، إذن، من بلداننا، تبدأ العملية التاريخية صعوداً إلى العالم. وبذلك تتبدل الأمور ويتغير الاتجاه في المعادلة القديمة التي كانت تعتبر بداية النضال من أجل مستقبل أفضل للبشرية من الأممية إلى المحلية، لتأخذ الأممية الجديدة الاتجاه المعاكس الأكثر ارتباطاً بالمنطق والأكثر تطابقاً مع حركة التاريخ. فلعلَّ ذلك يكون هو المسار الأكثر صحة وسداداً لحركة التاريخ في الحقبة القادمة.

العوالة البديلة هي شعار الحقبة التاريخية التي تمر فيها البشرية. ولكن هذا الشعار لن يصبح حقيقياً إلاً عندما يتبلور في برنامج ملموس وفي حركة عالمية من نوع جديد تتكوّن من كتلة تاريخية من نوع جديد. وتصبح المهمة الأولى بالتالي هي الشروع في عملية صياغة هذا البرنامج، وفي تجمع القوى التي تتكوّن منها الكتلة التاريخية الجديدة الحاملة لهذا البرنامج، والمناضلة لتحقيقه.